

**قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني**  
**رقم (1091) لسنة 2018 ميلادية بشأن دمج الهيئة**  
**العامة للمياه بالهيئة العامة للموارد المائية**

**المجلس الرئاسي**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ميلادية.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية. بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (757) لسنة 1990م. بإعادة تنظيم الهيئة العامة للمياه المعدل بقراره رقم (348) لسنة 1998م.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2013م، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الموارد المائية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2016م. بإنشاء هيئات عامة، وتعديلاته.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016م. بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016م. بشأن منح تفويض بمهام.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

**قرار**

**مادة (1)**

تدمج الهيئة العامة للمياه بالهيئة العامة للموارد المائية وتوول كافة اختصاصات وحقوق والتزامات وأصول وموجودات الهيئة العامة للمياه إلى

العدد (5)

رقم الصفحة 284

الهيئة العامة للموارد المائية، وينقل إليها كافة الموظفين بالهيئة العامة للمياه بذات أوضاعهم الوظيفية.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

**المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني**

صدر في: 08 / ذو القعدة / 1439 هـ.

الموافق: 21 / 07 / 2018 م.